# أشكال النظم الانتخابية

م.د فائز ذنون جاسم
كلية المأمون الجامعة

**المستخلص:**

تعتبر مسألة اختيار النظام الانتخابي من أهم القرارات بالنسبة لأي نظام ديمقراطي، ففي أغلب الاحيان يترتب على اختيار النظام الانتخابي تبعات كبيرة على مستقبل الحياة السياسية في الدولة المعنية، ويجب أن يتم اختيار النظام الانتخابي بشكل مدروس وسليم بما يحقق الغاية المرجوة منه، وهي مشاركة جميع المواطنين والتعبير الحقيقي عن إرادتهم.

ولا يوجد نظام انتخابي معياري نموذجي معتمد من كل دول العالم، حيث يوجد عدة نظم انتخابية، تحاول الدول تطبيقها بما يتناسب وظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وقد تنوعت تلك النظم الانتخابية السائدة في دول العالم حيث يمكن تقسيمها الى نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي والنظم المختلطة والنظم الأخرى، والتي سنحاول تسليط الضوء عليها في هذا البحث الموجز.

## Abstract:

**A matter of choosing the electoral system is considered the most important decisions for any democracy regime, In most cases result in the selection of the electoral system big implications for the future of political life in this state, therefore the electoral system must be chosen thoughtfully and properly so as to achieve the desired aim, namely the participation of all citizens and true expression of their will.**

**There is no typical certified from all over the world standard electoral system, there are several typical electoral systems of contraries are trying to apply in proportion to the political, social, and economic conditions, which can be divided into the majority system, proportional representation, hybrid systems, and other systems, which we will try highlight them in this research.**

## المقدمة

إن الانتخاب حسب المفهوم الحديث يعني اختيار الشعب للأفراد الذين يباشرون السلطة باسمه ونيابة عنه. ولذلك يرى أغلبية الفقهاء ان هناك تلازماً ما بين الديمقراطية والانتخاب باعتباره أسلوباً لتولي السلطة، وعدم إضفاء صفة الديمقراطية على النظام السياسي الذي لا يعتمد الانتخاب كأسلوب في اسناد السلطة.

لقد مر مفهوم الانتخاب بمراحل مختلفة حتى استقر على المعنى السابق ذكره، حيث ان الديمقراطيات القديمة كانت تعتمد اسلوب القرعة في اختيار الحكام والموظفين باعتباره اسلوباً يحقق المساواة والعدالة في تكافؤ الفرص بين المواطنين.

وكانت الديمقراطية المباشرة هو الأسلوب الذي يتم به مباشرة الشعب للسلطة بنفسه من خلال الجمعية الشعبية العامة، ولم يكن هناك وجود للمجالس المنتخبة في المدن اليونانية والرومانية القديمة، كمدينة أثينا السياسية، حيث كان أسلوب الانتخاب يستخدم في أضيق الحدود لاختيار بعض الموظفين التنفيذيين والقضاة.

وقد ازدادت أهمية الانتخاب بعد ظهور الدول الحديثة وزيادة عدد سكانها، فاتجهت الدول الى الأخذ بالديمقرطية النيابية بدلاً عن الديمقراطية المباشرة، فازدادت أهمية الانتخاب باعتباره أسلوباً لمباشرة السلطة نيابة عن الشعب.

وقد ظهرت عدة نظم انتخابية تطبقها الدول في الانتخابات التي تجريها، فهناك الانتخاب المباشر وغير المباشر، والفردي وبالقائمة، وبالأغلبية والتمثيل النسبي وهذه تطبقها غالبية دول العالم، كما ظهرت نظم انتخابية مختلطة تجمع بين نظام وآخر من الانظمة السابقة، كما توجد نظم انتخابية أخرى تطبقها بعض من دول العالم نحاول التعرف عليها في هذا البحث، وسنقسمه على أربعة مباحث الأول لنظامي الأغلبية والتمثيل النسبي والثاني للنظم الانتخابية المختلطة والثالث للنظم الانتخابية الأخرى والرابع للنظام الانتخابي في العراق.

### المبحث الأول
### أنظمة الأغلبية والتمثيل النسبي

يمكن تعريف النظام الانتخابي Electoral system بأنه الطريقة التي يتم من خلالها تحويل الأصوات التي يتم الإدلاء بها في الانتخابات العامة الى مقاعد للمرشحين أو للأحزاب [٦٧].

ويلعب النظام الانتخابي لأي دولة دوراً أساسياً في نشأة النظام السياسي لتلك الدولة، فقد تعددت النظم الانتخابية تبعاً للنظام السياسي الموجود في تلك الدول، كما لعبت الظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية دوراً هاماً في اختيار هذه الدولة أو تلك للنظام الانتخابي، وكان هذا أيضاً هو سبب رئيسي في تنوع النظم الانتخابية في العالم وتطويرها.

---

[٦٧] أشكال النظم الانتخابية ، مركز الدراسات والبحوث ، مجلس النواب ، المملكة الاردنية الهاشمية ، عمان ٢٠١٤، ص٨.

ولا يقتصر تطوير العملية الديمقراطية والانتخابية على الوسائل والتقنيات بل يتعداه الى الأنظمة الانتخابية المعمول بها في عدد من دول العالم، حيث تتغير من بلد لآخر ومن وقت لآخر، وفق الظروف والحاجات التي يعيشها ذلك البلد.

وسنقسم هذا المبحث على مطلبين في الأول نبحث نظام الأغلبية والثاني نظام التمثيل النسبي.

## المطلب الأول
## نظـــــــــام الأغلبية

إن الدول عادة تعتمد النظام الانتخابي الذي يتناسب وحاجة البلد والظروف التي يمر بها، فقد تأخذ الدولة بنظام الأغلبية/ التعددية، وهو النوع التقليدي للنظم الانتخابية والذي يعني ان من يحصل على أعلى الأصوات يكون هو الفائز من المرشحين أو الأحزاب، وهذا النظام يصلح للانتخاب الفردي أو بالقائمة، وهناك خمسة أنواع من نظم الأغلبية/ التعدديةوهي نظام الفائز الأول(FPTP) (First Past the Post ) ويتم استخدامه ضمن الدوائر الانتخابية آحادية التمثيل، حيث يفوز بالمقعد الممثل للدائرة المرشح الحائز على أعلى عدد من الأصوات، وليس بالضرورة على الأغلبية المطلقة لتلك الأصوات، وعندما يستخدم هذا النظام في دوائر انتخابية متعددة التمثيل حيث يتم انتخاب أكثر من ممثل واحد لكل منها، يتحول الى نظام الكتلة (BV)( Blok Vote )، حيث يمتلك الناخب عدداً من الأصوات يساوي عدد المقاعد التي يتم انتخابها لتمثيل دائرته الانتخابية، ويفوز بمقاعد الدائرة الانتخابية المرشحون الحائزون على أعلى الأصوات بغض النظر عن نسبة تلك الأصوات، ويتحول هذا النظام الى نظام الكتلة الحزبية (PBV )(Party Blok Vote) عندما يكون على الناخبين الاقتراع لصالح قوائم حزبية بدلاً من اختيار المرشحين الأفراد، ويفوز الحزب الحاصل على أعلى الأصوات بكافة مقاعد الدائرة الانتخابية، حيث يملك الناخب صوتاً واحداً يستخدمه لإختياره، ويقوم نظام الكتلة الحزبية على وجود دوائر انتخابية متعددة التمثيل.

ونظام الصوت البديل(AV) وهو النظام الرابع، وفي ظل هذا النظام تنظم الانتخابات على اساس الدوائر الانتخابية آحادية التمثيل، كما هو الحال في نظام الفائز الأول، إلا ان نظام الصوت البديل يعطي خياراً أوسع للناخب حيث يستطيع أن يرتب المرشحين حسب الأفضلية وذلك من خلال اعطاء المرشح المفضل الرقم (١) ومن ثم اعطاء الذي يليه في الأفضلية الرقم (٢) وهكذا، ولذلك يسمى ايضاً نظام الصوت التفضيلي في البلدان التي تعتمده كما هو الحال بالنسبة لنظام بوردا، ونظام الصوت الواحد المتحول ونظام الصوت الإضافي والتي تعتبر جميعها من فصيلة النظم التفضيلية. أما نظام الجولتين(TRS)(Tow Round System) فهو يقوم على أساس تنظيم العملية الانتخابية على جولتين، وعلى أساس فوز المرشح أو الحزب المنتخب بالأغلبية المطلقة

لأصوات الناخبين أي أكثر من نصف الأصوات، وفي حالة عدم فوز أي من المرشحين أو الأحزاب بتلك الأغلبية في الجولة الأولى، يتم تنظيم جولة انتخابية ثانية يفوز فيها من يحصل على أعلى الأصوات.

ولكن ليس هناك ما يمنع من وجود ثلاثة أدوار وذلك حين تطلب الاغلبية المطلقة في الدور الأول وفي الدور الثاني [٦٨].

ومن ايجابيات نظام الأغلبية أنه نظام بسيط وواضح غير معقد، وسرعة إعلان النتائج، ويؤدي الى استقرار الحكومات وتكون الدوائر الانتخابية صغيرة مما يوفر للناخب المعرفة الحقيقية والفاحصة للمرشح، كما يؤدي الى تضخيم فوز الاحزاب القوية حيث يزداد عدد المقاعد التي تحصل عليها [٦٩].

ومن أهم الانتقادات التي وجهت الى نظام الأغلبية بأنه يؤدي الى ظلم الاقليات السياسية، إذا لا يعطيها تمثيلاً يتناسب مع القوة العددية للأصوات التي حصلت عليها، كما أنه لا ينتج تكويناً متعدداً متنوعاً في إدارة الدولة حيث تبقى الإدارة حكراً على الأغلبية.

وقد طبق نظام الاغلبية هذا في الدول الانكلوسكسونية وفي مقدمتها انكلترا والولايات المتحدة الامريكية [٧٠].

واختيار نظام القائمة النسبية لا يحدد بمفرده شكل النظام الانتخابي المعتمد، حيث يتطلب ذلك مزيداً من التفاصيل، إذ يمكن ان تستند الطريقة المعتمدة لاحتساب وتوزيع المقاعد بعد عد الأصوات الى طريقة المتوسط الأعلى أو طريقة الباقي الأكبر.

وتختلف نظم القائمة النسبية فيما بينها استناداً الى إمكانية قيام الناخب بالاختيار بين المرشحين، بالإضافة الى اختياره بين مختلف الأحزاب، أي إذا ما كانت القوائم مغلقة ، مفتوحة أم حرة، ولهذا الخيار تبعاته المتعلقة بسهولة أو صعوبة التعامل مع ورقة الاقتراع.

أما نظام الصوت الواحد المتحول(Single transferable vote) ( STV) فهو يقوم على أساس وجود دوائر متعددة التمثيل، وعلى أساس قيام الناخب بترتيب المرشحين على ورقة الاقتراع بالتسلسل حسب الأفضلية كما هو الحال في نظام الصوت البديل، ويكون قائمته التي يختارها، ولا يطلب من الناخب ترتيب كافة المرشحين بل إذا اراد اختيار مرشح واحد فقط.

---

[٦٨] د ، منذر الشاوي ، القانون الدستوري ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، المكتبة الوطنية ، بغداد ، ٢٠٠٧، ص ١٤١.

[٦٩] د، حميد حنون خالد، الأنظمة السياسية ، مطبعة الفائق، بغداد، ٢٠٠٨ ، ص ٧٦.

[٧٠] د، عفيفي كامل عفيفي ، الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٩٧.

ويتم توزيع المقاعد النيابية التي يتكون منها البرلمان حسب التمثيل النسبي الشامل، باحتساب اصوات جميع الناخبين في البلد وتقسيمها على عدد مقاعد البرلمان، وناتج القسمة يسمى الرقم الوطني أو الموحد والذي يمثل مقعد واحد، ويحصل الحزب على المقاعد النيابية بتقسيم الأصوات التي حصل عليها على الرقم الوطني، أما توزيع المقاعد النيابية حسب التمثيل النسبي الجزئي أو المحلي فيكون بقسمة الأصوات الصحيحة المعطاة لحزب ما على عدد المقاعد المخصصة لتلك الدائرة الانتخابية، وناتج القسمة يمثل مقعد واحد من المقاعد النيابية، وهو ما يسمى بالقاسم الانتخابي، ويتم توزيع المقاعد المتبقية على القوائم الحزبية، أما بطريقة الباقي الأكبر أو بطريقة المعدل الأقوى.

ومن ايجابيات نظام التمثيل النسبي تحقيق العدالة بين القوى السياسية، ورفع الغبن حيث يعطي لكل حزب ما يوازي رصيده الشعبي وبالتالي حصول أحزاب الاقليات على تمثيل لها ويحد من هيمنة الأحزاب الكبيرة [٧١]. ووفقاً للتمثيل النسبي توزع المقاعد على القوائم الانتخابية وفقاً للثقل السياسي لكل حزب بحيث توزع بصورة أكثر عدلاً من نظام الانتخاب بالاغلبية [٧٢].

ومن سلبيات هذا النظام اتسامه بالتعقيد ولاسيما عند توزيع المقاعد المتبقية من الجولة الأولى مما يؤدي الى تأخير إعلان النتائج، ويؤدي الى عدم استقرار الحكومة لكثرة الأحزاب الممثلة في البرلمان مما يضعف من قيام حكومة أغلبية مستقرة، وكذلك عدم معرفة الناخب للمرشحين خاصة في القوائم المغلقة [٧٣].

ولذلك تلجأ العديد من الدول من اجل تقليل عدد الأحزاب المشاركة في البرلمان الى اعتماد نسبة حسم وهي تتفاوت من ٦٧،. % كما هو في هولندا و٥، ١ % في اسرائيل وتصل الى ١٠ % في تركيا ولكن معظم الدول تعتمد نسبة في معدل ٣-٥ % وهي تعتبر معقولة من التمثيل [٧٤].

---

[٧١] د، عبد الحميد متولي، الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية ومبادئها الدستورية، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٩، ص٢٥٤.

[٧٢] د ، حميد حنون خالد ، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، مكتبة السنهوري ، بغداد ، ٢٠١٢، ص٦٩.

[٧٣] د ، محمد كامل ليلة ، النظم السياسية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ٧١٦.

[٧٤] www. Djelfa . info /v b/ show thread

## المبحث الثاني
## الأنظمة الانتخابية المختلطة

والنظام الانتخابي المختلط يقوم على أساس الجمع بين أكثر من نظام انتخابي والاستفادة من مميزات كل نظام من النظم الانتخابية وتحديداً الجمع بين نظام الأغلبية / التعددية ونظم التمثيل النسبي.

وعليه يتركب النظام المختلط من نظامين انتخابيين مختلفين عن بعضهما البعض ويعملان بشكل متوازي، ويتم الاقتراع بموجب النظامين من قبل نفس الناخبين حيث تجتمع نتائج النظامين لانتخاب الممثلين للهيئة التشريعية التي سيتم انتخابها، ويستخدم في ظل النظام المختلط أحد نظم الأغلبية ( أو احدى النظم الأخرى ) والذي عادة ما يقوم استناداً الى دوائر آحادية التمثيل، بالإضافة الى نظام القائمة النسبي.

وبما أن نظام الأغلبية فيه عيوب وفيه مزايا، وبما أن نظام التمثيل النسبي له عيوبه وله مزاياه، وبما أن الإنسان يسعى دائماً الى الأحسن فقد عمدت بعض القوانين الانتخابية الى أساليب انتخابية تجمع بين النظامين السالفي الذكر وتحاول أن تتلافى عيوب كل منهما قدر الإمكان [٧٥].

ومن الصعب الحديث عن ميزات وسلبيات النظام المختلط فعلياً دون معرفة شكله ونسبة التصويت الممنوحة للقائمة وللدوائر وخصوصية البلد وغيرها من المحددات، ولكن بشكل عام فإن من مزايا النظام المختلط هو تمكين الأحزاب والتحالفات السياسية من خلال التمثيل النسبي من الوصول الى البرلمان بناءً على برامجهم مع الحفاظ في ذات الوقت على البعد الجغرافي واتصال الناخب بالمرشح بشكل مباشر من خلال نظام الأغلبية، فيما تشكل حاجة النظام ( خاصة في شقه النسبي ) الى وجود شكل ما من الأحزاب السياسية أو التجمعات الانتخابية تحدياً في المجتمعات التي تفتقر للعمل الحزبي [٧٦].

وسنقسم هذا المبحث على مطلبين، نبحث في الأول نظام تناسب العضوية وفي المطلب الثاني النظم الانتخابية المتوازية.

---

[٧٥] د، صالح جواد كاظم ود، علي غالب العاني، الأنظمة السياسية، منشورات جامعة بغداد، كلية القانون، ١٩٩٠_١٩٩١ ، ص٥٧.

[٧٦] http://mobile.facebook.com/futteisheh/posts/400089073399519?rdr&refsrc=%3A%2Fwww.google.iq%2F

## المطلب الأول
## نظام تناسب العضوية المختلطة (MMP )

وهذا النظام (Mixed Member Proportional) يكون عندما ترتبط نتائج الانتخاب في كلا النظامين الانتخابيين ببعضهما البعض، بحيث يستند توزيع المقاعد في ظل النظام النسبي على نتائج النظام الآخر، وذلك لتعويض ما قد ينتج عن ذلك النظام من خلل في نسبية النتائج.

ويتم توزيع المقاعد النسبية في ظل هذا النظام للتعويض عن الخلل الحاصل في نسبية النتائج الخاصة بمقاعد الدوائر الانتخابية آحادية التمثيل والمنتخبة بموجب احد نظم الأغلبية أو أحد النظم الأخرى، وعلى سبيل المثال، لو فاز حزب ما بما نسبته (١٠ %) من أصوات الناخبين على المستوى الوطني من اصوات القائمة النسبية، في الوقت الذي لم يحصل فيه على أية مقاعد من تلك المخصصة للانتخاب في الدوائر الانتخابية بموجب النظام الآخر، فسيعطى ذلك الحزب ما يكفي من المقاعد المخصصة للانتخاب النسبي بما يكفل له الحصول على ١٠ بالمئة من مقاعد الهيئة التشريعية المنتخبة (البرلمان). وقد يطبق هذا النظام من خلال اعطاء الناخبين إمكانيتين للخيار ( تتبع كل منهما لواحد من النظامين الانتخابيين)، كما هي الحال في كل ألمانيا ونيوزيلندا أو من خلال إعطائهم خياراً واحداً يتمثل في الاقتراع لصالح المرشحين في دوائرهم الانتخابية، ويتم احتساب الأصوات التي يحصل عليها كل حزب من خلال تجميع أصوات مرشحيه في مختلف الدوائر الانتخابية ( أنظر جدول رقم ١ ) .

جدول رقم ١ : البلدان التي تعتمد نظام تناسب العضوية المختلطة [٧٧].

| البلد | عدد المقاعد النسبية | عدد مقاعد نظام الأغلبية( أو غيره) | نظام الأغلبية(أو النظام الآخر) المستخدم | المجموع الكلي للمقاعد |
|---|---|---|---|---|
| البانيا | ٤٠(٢٩ %) | ١٠٠(٧١ %) | الفائز الأول | ١٤٠ |
| بوليفيا | ٦٢(٤٨ %) | ٦٨(٥٢ %) | الفائز الأول | ١٣٠ |
| المانيا | ٢٩٩(٥٠ %) | ٢٩٩(٥٠ %) | الفائز الأول | ٥٩٨ |
| هنغاريا | ٢١٠(٥٤ %) | ١٧٦(٤٦ %) | الجولتين | ٣٨٦ |
| إيطاليا | ١٥٥(٢٥ %) | ٤٧٥(٧٥ %) | الفائز الأول | ٦٣٠ |
| ليسوتو | ٤٠(٣٣ %) | ٨٠(٦٧ %) | الفائز الأول | ١٢٠ |
| المكسيك | ٢٠٠(٤٠ %) | ٣٠٠(٦٠ %) | الفائز الأول | ٥٠٠ |
| نيوزلندا | ٥٥(٤٦ %) | ٦٥(٥٤ %) | الفائز الأول | ١٢٠ |
| فنزويلا | ٦٥(٣٩ %) | ١٠٠(٦١ %) | الفائز الأول | ١٦٥ |

[٧٧] اندرو رينولوز، بن رياي، اندرو ايليس، أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الديمقراطية والانتخابات، ترجمة أيمن أيوب، السويد، ٢٠٠٥، ص١٢٣.

ويظهر من الجدول أن نظام تناسب العضوية يستخدم في كل من ألبانيا، بوليفيا، ألمانيا، هنكاريا، إيطاليا، ليسوتو، المكسيك، نيوزيلندا وفنزويلا وفي جميعها عدا هنكاريا يتم استخدام نظام الأغلبية لانتخاب مقاعد الدوائر الانتخابية غير النسبية، أما في هنكاريا فيستخدم نظام الجولتين، وتجدر الاشارة الى ان النظام المعتمد في ايطاليا أكثر تعقيداً ، حيث توزع ربع مقاعد مجلس العموم للتعويض عن الأصوات الضائعة في انتخابات الدوائر آحادية التمثيل.

ونظام تناسب العضوية المختلطة يتمتع بمزايا نظم التمثيل النسبي، في نفس الوقت الذي يسهم في ربط الممثلين المنتخبين بمناطق جغرافية محددة، مما يقوي من صلتهم بناخبيهم، إلا أنه في تلك الحالات التي يعطى فيها الناخب صوتين، واحداً للحزب وواحداً لممثله المحلي، فكثيراً ما لا يعي الناخبون تماماً الأهمية الأكبر للصوت الخاص بالحزب في توزيع المقاعد النهائي في الهيئة المنتخبة.

كما يمكن لهذا النظام ان يؤدي الى ايجاد شريحتين من الممثلين المنتخبين، اولئك المسؤولين امام ناخبيهم في دوائرهم الانتخابية بالدرجة الأولى، وأولئك المنتخبين على قائمة الحزب الوطنية والذين لا يشعرون بأية مسؤولية أخرى غير تلك التي تربطهم بالحزب الذي تم انتخابهم على قائمته ودون أية روابط جغرافية.

ويمكن لنظام تناسب العضوية أن يحقق ذات المستويات من النسبية من نتائج الانتخابات بتوجيه ناخبي الحزب لعدم التصويت لصالح مرشحه في تلك الدائرة وذلك لأن حساباتهم بينت لهم بان انتخاب ذلك المرشح بموجب نظام تناسب العضوية المختلطة لن يعطي الحزب مقعداً أضافياً بل سيعمل على استبدال مرشح آخر سيتم انتخابه من خلال القائمة الحزبية.

ففي انتخابات عام ١٩٩٦ في نيوزيلندا وفي دائرة ويلينغتون بالتحديد، قام مسؤولوا حملة الحزب الوطني بتوجيه ناخبي الحزب لعدم التصويت لصالح مرشحه في تلك الدائرة وذلك لأن حساباتهم بينت لهم بأن انتخاب ذلك المرشح بموجب نظام تناسب العضوية المختلطة لن يعطي الحزب مقعداً أضافياً بل سيعمل على استبدال مرشح آخر يتم انتخابه من خلال القائمة الحزبية، وقد فضل الحزب الوطني ان يتم انتخاب مرشح آخر من حزب آخر يتعاطف مع الحزب الوطني ويقف في صفه إيديولوجيا بدلاً من هدر الأصوات في دعم مرشحهم الذي لن يكسبهم مقعداً أضافياً [٧٨].

ومن ابرز الدول التي أخذت بنظام تناسب العضوية المختلطة هي ألمانيا، وذلك منذ عام ١٩٤٩ وحتى الآن، ويعتبر من الأنظمة المتميزة، حيث يجمع بين التمثيل النسبي والتمثيل بالأغلبية البسيطة، مما يتيح

---

[٧٨] ACE Electoral-Knowledge Network ace project, orgl ace.

الفرصة أمام الأحزاب لتؤدي دوراً متميزاً، وكذلك يسمح للمستقلين بالترشيح للانتخاب وذلك لأخذه بنظام الدوائر الفردية فضلاً عن نظام القائمة النسبية.

وتوزع مقاعد مجلس النواب الألماني ( Bundestag ) والبالغة ٥٩٨ مقعداً مناصفة، حيث ينتخب نصف الأعضاء ٢٩٩ بأسلوب الانتخاب الفردي والنصف الآخر بأسلوب القائمة النسبية.

وفيما يتعلق بالانتخاب الفردي تنقسم البلاد الى ٢٩٩ دائرة انتخابية صغيرة، ويتم الانتخاب على دور واحد، ويفوز بالمقعد من حصل على الأغلبية البسيطة من أصوات الناخبين، أما النصف الآخر فيتم اختياره وفقاً لأسلوب الانتخاب بالقائمة مع اتباع نظام التمثيل النسبي [٧٩]، حيث يؤخذ بأسلوب الدوائر الكبيرة وتعتبر كل ولاية من الولايات الألمانية الستة عشر دائرة انتخابية، وتقوم الأحزاب بتقديم قوائم تضم أسماء مرشحيها، والناخب في هذه الحالة سيصوت مرتين وفي مكان واحد وزمان واحد، حيث يعطى بطاقتين لغرض التصويت، احدهما للدوائر الفردية من أجل اختيار نائب واحد، والأخرى للدوائر الكبيرة من أجل التصويت لإحدى القوائم الحزبية.

وتوزع المقاعد على أساس نظام التمثيل النسبي، حيث يفوز كل حزب بعدد من المقاعد يتناسب مع عدد الأصوات التي يحصل عليها، ومن أجل اشراك الأحزاب المتنافسة في عملية توزيع المقاعد، اشترط القانون وجوب حصول الحزب على ٥ % من أصوات الناخبين في الدوائر الكبيرة، أو حصوله على ثلاثة مقاعد في الدوائر الفردية على الأقل، والغرض مما تقدم استبعاد الأحزاب التي ليس لها ثقل شعبي من المشاركة في البرلمان وذلك لضمان الاستقرار الحكومي[٨٠] .

## المطلب الثاني

## الأنظمة الانتخابية المتوازية ( Parallel Systems)

تقوم نظم الانتخاب المتوازية على استخدام نظام انتخاب نسبي وآخر يتبع نظام الأغلبية، وفي هذه النظم ينفصل النظامان عن بعضهما البعض بشكل كلي ويعملان بشكل مستقل تماماً، حيث لا يستند توزيع المقاعد في ظل اي منهما على ما يحدث في النظام الآخر، ولا يعمل النظام النسبي على تعويض الخلل في تناسب النتائج والناتج عن نظام الأغلبية المستخدم بموازاته ( يمكن أن يرافق النظام النسبي احدى نظم الانتخاب الأخرى، كما هو الحال في تايوان ).

وفي ظل هذا النظام يمكن أن يعطى الناخب ورقة انتخاب واحدة، كما في نظام تناسب العضوية المختلطة، حيث يدلي بصوته لكل من مرشحه المفضل وللحزب الذي يختاره كما هو الحال في جمهورية كوريا الجنوبية، كما يمكن أن يعطى ورقتي اقتراع منفصلتين، واحدة منهما تخص المقعد المنتخب بموجب نظام

---

[٧٩] د ، سعاد الشرقاوي ، النظم السياسية في العالم المعاصر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥، ص ١١٥ .

[٨٠] د ، حميد حنون خالد ، المرجع السابق، ص ٨٧.

الأغلبية، بينما تستخدم الورقة الأخرى للاقتراع للمقاعد المنتخبة بموجب النظام النسبي، كما هو الحال في اليابان وليتوانيا وتايلاند.

وتستخدم نظم الانتخاب المتوازية حالياً في ٢١ بلداً، حيث شاع استخدامها على امتداد ما يزيد على ٢٥ سنة مضت، وذلك بسبب الانطباع السائد بأنها تجمع بين مزايا كل من نظام القائمة النسبية ونظم التعددية/الأغلبية ( أو النظم الأخرى)، وتستخدم كل من أرمينيا وغينيا ( كوناكري) واليابان وكوريا الجنوبية والباكستان والفلبين وروسيا وجزر السيشيل وتايلاند وتيمور الشرقية وأوكرانيا نظاماً متوازياً يقوم على الجمع بين نظام الاغلبية (الفائز الأول) [٨١] في دوائر آحادية التمثيل ونظام القائمة النسبية، بينما تستخدم كل من أذربيجان وجورجيا وكازاخستان وليتوانيا وطاجكستان نظاماً يقوم على الجمع بين نظام الجولتين في الدوائر الانتخابية آحادية التمثيل ونظام القائمة النسبية.

وفي كل من اندورا وتونس والسنغال يستخدم نظام الكتلة الحزبية لانتخاب جزء من الممثلين في الهيئة التشريعية، بينما تنفرد موناكو في كونها البلد الوحيد الذي يستخدم نظام الكتلة لانتخاب الهيئة التشريعية، كما تنفرد تايوان في استخدام نظام الصوت الواحد غير المتحول بموازاة النظام النسبي في نظامها الانتخابي المتوازي.

أما كيفية توزيع المقاعد المنتخبة بموجب كل من النظامين في ظل النظام الانتخاب المتوازي فيختلف من دولة الى أخرى ( أنظر جدول رقم ٢ ) ولا تتساوى القسمة بين النظامين، بمعنى أن يتم انتخاب نصف الممثلين بموجب كل من النظامين، إلا في اندورا وروسيا وأوكرانيا، بينما في كوريا الجنوبية تنتخب ٨١ % من ممثليها البالغ عددهم ٢٩٩ بموجب نظام الأغلبية، بينما لا تنتخب سوى ١٩ % أي ٥٦ ممثل بموجب القائمة النسبية، ونجد أن تيمور الشرقية تنتخب ٧٥ ممثلاً بموجب النظام النسبي بينما لا تنتخب سوى ١٣ ممثلاً استناداً الى نظام الأغلبية (الفائز الأول) ، ولكن عادة يكون التوزيع بين النظامين أكثر تقارباً من الحالتين السابقتين، ففي اليابان على سبيل المثال يتم انتخاب حوالي ٦٠ % من ممثليها من خلال نظام الفائز الأول ( الدوائر الانتخابية آحادية التمثيل) بينما ينتخب باقي الممثلون عن طريق القائمة النسبية [٨٢].

---

[٨١] يعد نظام الفائز الأول ( FPTP ) ابسط انظمة الأغلبية، حيث يتم استخدامه ضمن دوائر انتخابية أحادية التمثيل، وهو يتمحور حول المرشحين الأفراد، كما يضم نظام الأغلبية نظام الكتلة ( BV ) ونظام الكتلة الحزبية ( PBV ) ونظام الصوت البديل ( AV ) ونظام الجولتين ( TRS ).

[٨٢] اندرو رينولوز، بن رياي، اندرو ايليس، المرجع السابق، ص١٣٧.

**جدول رقم ٢ : البلدان التي تعتمد النظم المتوازية [٨٣].**

| البلد | عدد المقاعد المنتخبة بنظام القائمة النسبية | عددالمقاعدالمنتخبة بنظام التعددية/الأغلبية(أو غيره) | نظام التعددية/الأغلبية(أوالآخر) المستخدم | المجموع الكلي للمقاعد |
|---|---|---|---|---|
| اندورا | ١٤(٥٠%) | ١٤(٥٠%) | الكتلة الحزبية | ٢٨ |
| أرمينيا | ٥٦(٤٣%) | ٧٥(٥٧%) | الفائز الأول | ١٣١ |
| أذربيجان | ٢٥(٢٠%) | ١٠٠(٨٠%) | الجولتين | ١٢٥ |
| جورجيا | ١٥٠(٦٤%) | ٨٥(%) | الجولتين | ٢٣٥ |
| غينيا | ٧٦(٦٧%) | ٣٨(٣٣%) | الفائز الأول | ١١٤ |
| اليابان | ١٨٠(٣٧,٥%) | ٣٠٠(٦٢,٥%) | الفائز الأول | ٤٨٠ |
| كازخستان | ١٠(١٣%) | ٦٧(٨٧%) | الجولتين | ٧٧ |
| كوريا الجنوبية | ٥٦(١٩%) | ٢٤٣(٨١%) | الفائز الأول | ٢٩٩ |
| ليتوانيا | ٧٠(٥٠%) | ٧١(٥٠%) | الجولتين | ١٤١ |
| موناكو | ٨(٣٣%) | ١٦(٦٧%) | الكتلة | ٢٤ |
| الباكستان | ٧٠(٢٠) | ٢٧٢(٨٠%) | الفائز الأول | ٣٤٢ |
| الفلبين | ٥٢(٢٠%) | ٢٠٨(٨٠%) | الفائز الأول | ٢٦٠ |
| روسيا | ٢٢٥(٥٠%) | ٢٢٥(٥٠%) | الفائز الأول | ٤٥٠ |
| السنغال | ٥٥(٤٦%) | ٦٥(٥٤%) | الكتلة الحزبية | ١٢٠ |
| جزر السيشيل | ٩(٢٦%) | ٢٥(٧٤%) | الفائز الأول | ٣٤ |
| تايوان | ٤٩(٢٢%) | ١٧٦(٧٨%) | الصوت الواحد غير المتحول | ٢٢٥ |
| طاجكستان | ٢٢(٣٥%) | ٤١(٦٥%) | الجولتين | ٦٣ |
| التايلاند | ١٠٠(٢٠%) | ٤٠٠(٨٠%) | الفائز الأول | ٥٠٠ |
| تيمور الشرقية | ٧٥(٨٥%) | ١٣(١٥%) | الفائز الأول | ٨٨ |
| تونس | ١٥٢(٨٠%) | ٣٧(٢٠%) | الكتلة الحزبية | ١٨٩ |
| اوكرانيا | ٢٢٥(٥٠%) | ٢٢٥(٥٠%) | الفائز الأول | ٤٥٠ |

ومن ميزات النظم المتوازية، أنها تحد من الخلل في نسبية النتائج، إذ تفرز نتائجاً وسطية بين ما تسفر عنه نظم الأغلبية وما ينتج عن نظم التمثيل النسبي، وتعطي للأحزاب الصغيرة التي تمثل الأقليات فرصة في الحصول على تمثيل لها من خلال المقاعد المنتخبة بموجب التمثيل النسبي في حال اخفاقها في الحصول على أي من مقاعد الأغلبية، خاصة كلما ارتفع عدد المقاعد المنتخبة بموجب النظام النسبي.

كما أنه من الناحية النظرية على الأقل، فإن نظم الانتخاب المتوازية لا تحفز على تشرذم الاحزاب السياسية وتعددها بنفس المقدار الذي تعمل عليه نظم التمثيل النسبي عندما تطبق بشكل منفرد.

أما مساوئ هذه النظم فإنها قد تفرز شريحتين مختلفتين من الممثلين، كما هو الحال بالنسبة لنظام العضوية المختلطة، كما أنها لا تضمن نسبية تامة في نتائج الانتخابات مما ينتج عنه استبعاد بعض الاحزاب السياسية من الحصول على أي تمثيل لها على الرغم من فوزها بإعداد لا بأس بها من أصوات الناخبين، وأخيراً

[٨٣] اندرو رينولوز، بن رياي، اندرو ايليس، المرجع السابق، ص١٤٥.

هي نظم معقدة بعض الشئ وقد تضلل الناخبين الذين يصعب عليهم إدراك تفاصيلها بالكامل وكيفية عملها على أرض الواقع [٨٤].

والنظام الانتخابي المختلط مطبق بأشكال مختلفة في حوالي ٣٠ دولة حول العالم من أبرزها ألمانيا، ايطاليا، اليابان، روسيا، المكسيك وتونس [٨٥].

## المبحث الثالث
## الأنظمة الانتخابية الأخرى

بالإضافة الى النظم التي ذكرت سابقاً توجد نظم انتخابية لا تنطبق في تفاصيلها على أي من النظم السابقة ، وتميل هذه النظم الى إفراز نتائج انتخابية تقع ما بين نتائج النظم النسبية ونتائج نظم الأغلبية، وهذه النظم هي نظام الصوت الواحد غير المتحول، ونظام الصوت المحدود، ونظام بوردا. وسنقسم هذا المبحث على ثلاثة مطالب نبحث فيها هذه النظم.

### المطلب الأول
### نظام الصوت الواحد غير المتحول ( SNTV )

في ظل هذا النظام (Single non- transferable vote) يقوم الناخب بالاقتراع لصالح مرشح واحد في دائرته الانتخابية، ولكن على العكس من نظام الفائز الأول، يتم ذلك في دوائر متعددة التمثيل حيث يتم انتخاب أكثر من ممثل واحد عن كل دائرة انتخابية، ويفوز بالانتخاب المرشحون الذين يحصلون على أعلى الأصوات، ويقترع الناخب بموجب هذا النظام لصالح المرشحين الأفراد وليس لصالح الأحزاب السياسية.

ويضع هذا النظام الأحزاب السياسية أمام تحدي كبير، فلو كان لدينا مثلاً دائرة انتخابية تنتخب أربعة ممثلين لها، فسيفوز بالانتخاب كل مرشح يحصل على ما يزيد على ٢٠ % من الأصوات تقريباً، ولو حصل حزب سياسي ما على ٥٠ % من الأصوات، وذلك بفوز أثنين من مرشحيه على حوالي ٢٥ % من الأصوات لكل منهما، فإن ذلك قد يخوله الفوز بمقعدين من مقاعد الدائرة الانتخابية، أما في حال حصول أحد مرشحي ذلك الحزب على ٤٠ % من الأصوات في حين لم يحصل المرشح الآخر سوى على ١٠ % من الأصوات، فقد يعني ذلك عدم فوز المرشح الثاني بالمقعد، وبالتالي عدم فوز الحزب سوى بمقعد واحد فقط، وفيما لو قام الحزب بتسمية ثلاثة مرشحين له في تلك الدائرة، فإن فرصته بالفوز بمقعدين قد تضمحل أكثر فأكثر وذلك بسبب توزيع الأصوات بين مرشحيه الثلاثة في الدائرة.

---

[٨٤] اندرو رينولوز، بن رياي، اندرو ايليس، المرجع السابق، ص١٤٦.

[٨٥] http://ar.ammannet.net/news/106700

ويمكن تلخيص مزايا وعيوب هذا النظام بما يأتي:

١ ـ الميزات

- يسهم هذا النظام بشكل أفضل من نظام الأغلبية في تمكين مرشحي الأحزاب الصغيرة ومرشحي الأقليات والمرشحين المستقلين من الحصول على تمثيل لهم في المجلس النيابي، وترتفع نسبة النتائج المتحصلة من هذا النظام كلما زاد حجم الدائرة الانتخابية ( أي كلما ارتفع عدد المنتخبين عن الدائرة الانتخابية الواحدة).
- يسهم هذا النظام في دفع الأحزاب لتنظيم نفسها داخلياً بشكل أفضل وللعمل على توجيه ناخبيها لتوزيع أصواتهم على مرشحيها بشكل يضمن لها الفوز بأكبر عدد من المقاعد النيابية، وبينما يعطي هذا النظام للناخبين إمكانية الاختيار بين مختلف المرشحين المتقدمين عن الحزب الواحد، فهو لا يسفر عن ذات المستويات من تعدد تلك الأحزاب كما هو الحال في ظل نظم التمثيل النسبي.
- يتميز هذا النظام بكونه سهل وواضح مما يسهل فهمه وبالتالي يسهل تطبيقه على أرض الواقع.

٢ ـ العيوب

- يمكن ان ينتج عن هذا النظام عدم فوز الأحزاب الصغيرة بأي تمثيل لها في حال توزعت اصواتها بشكل كبير بين مرشحيها، بينما تفوز الأحزاب الكبيرة بأعداد إضافية من المقاعد مما يمكنها من السيطرة على الأغلبية المطلقة في البرلمان من خلال حصولها على اغلبية بسيطة من أصوات الناخبين على المستوى الوطني، وعلى الرغم من ان توسيع حجم الدائرة الانتخابية من حيث الممثلين المنتخبين عن كل منها من شأنه أن يرفع من مستوى نسبية النتائج، إلا أن ذلك يضعف العلاقة المباشرة بين الناخب وممثله.
- كما هي الحال في أي نظام انتخابي حيث يتنافس مرشحو الحزب الواحد فيما بينهم للفوز بأصوات الناخبين، فإن ذلك من شانه أن يسهم في تعميق الانقسامات الداخلية ضمن الأحزاب السياسية.
- يتطلب هذا النظام من الأحزاب السياسية اعتماد سياسات استراتيجية معقدة فيما يتعلق بتسمية مرشحيهم وإدارة أصوات ناخبيهم، فقد تكون تسمية أعداد كبيرة من المرشحين على ذات القدر من الضرر بالمصالح الحزبية كتسمية أعداد ضئيلة منهم، هذا بالاضافة الى الأهمية البالغة لكيفية توجيه ناخبي الحزب الواحد الى توزيع أصواتهم بالتساوي بين مرشحي ذلك الحزب.
- لا يحفز هذا النظام الأحزاب السياسية للعمل على توسيع قاعدة مؤيديها وذلك لكونه لا يعطي للناخب سوى صوتاً واحداً فقط، فطالما تمكن الحزب من تأمين مجموعة أساسية كافية من الأصوات فإن ذلك يضمن الفوز له دون حاجة للبحث عن تأييد إضافي من قبل ناخبين آخرين.
- عادة ما ينتج عن نظام الصوت الواحد غير المتحول ضياع أعداد كبيرة من الأصوات التي تذهب هباءً، خاصة في ظل وجود شروط سهلة للترشيح والتي تمكن أعداد كبيرة من المرشحين من التقدم للانتخاب.

## المطلب الثاني
## نظام الصوت المحدود (LV)

يمكن اعتبار الصوت المحدود(Limited Vote) على أنه أحد نظم الأغلبية المستخدم في دوائر انتخابية متعددة التمثيل، كما في الصوت الواحد غير المتحول، إلا أنه في ظل هذا النظام، يملك الناخب أكثر من صوت واحد، ولكن بعدد يقل عن عدد الممثلين المنتخبين عن الدائرة الانتخابية، ويتم فرز الأصوات بذات الطريقة التي يتم فيها في ظل نظام الصوت الواحد المتحول، حيث يفوز بالانتخاب المرشحون الحاصلون على أعلى الأصوات.

فإذا كان عدد النواب المقرر للدائرة هو ثلاثة، لا يكون للناخب سوى صوتين، ويمكن للاقلية أن تركز بأصواتها على مرشحها فتفوز بأحد المقاعد الثلاثة وتحصل الأغلبية على المقعدين الآخرين [٨٦].

١ ـ الميزات

- يعتبر هذا النظام بسيطاً بالنسبة للناخبين.
- لا يتطلب عمليات معقدة لفرز الأصوات.

٢ ـ العيوب

- يميل هذا النظام عادة لإفراز نتائج أقل نسبية من تلك الناتجة عن نظام الصوت الواحد غير المتحول.
- كما تسري عليه الكثير من الاعتبارات المتعلقة بالتنافس الداخلي بين مرشحي الحزب الواحد، ومسائل إدارة أصوات الناخبين وتوزيعها.

## المطلب الثالث
## نظام بوردا (BC)

والنوع الأخير هو نظام بوردا(Borda Count) ، وهو نظام تفضيلي، حيث يقوم الناخبون بترتيب المرشحين حسب الأفضلية، كما هي الحال بالنسبة لنظام الصوت البديل، ويمكن استخدامه في دوائر أحادية أو دوائر متعددة التمثيل على حد سواء. وفي ظل هذا النظام، هناك عملية عد واحدة، يتم احتساب الأفضليات التي يحصل عليها كل مرشح كأجزاء من الصوت الواحد.

وهذا النظام مطبق في ناورو فقط، وهي إحدى جزر المحيط الهادي المستقلة، وبموجب النظام المستخدم تعطى الأفضلية الأولى القيمة واحد، بينما تعطى الأفضلية الثانية قيمة تساوي النصف، والثالثة تساوي الثلث

---

[٨٦] د، سعد عصفور ، المبادئ الاساسية في القانون الدستوري والنظم السياسية ، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر، ص ٢٠٩.

وهكذا، ويتم جمع هذه القيم لكل مرشح حسب الأفضليات التي حصل عليها من أصوات الناخبين، ويفوز بالنتخاب المرشحون الحاصلون على أعلى المجاميع [٨٧].

## ميزات وعيوب نظام بوردا

يتشارك نظام بوردا مع باقي النظم التفضيلية فيما يتعلق بميزاته وعيوبه، فبينما يمكن للناخبين التعبير عن أفضليتهم المختلفة بوضوح، إلا أنه يفرض عليهم مستوى أدنى على الأقل من الوعي الحسابي والثقافة الانتخابية، وقد يصعب على الناخبين فهمه بسهولة، أما نسبية النتائج الناجمة عنه وحجم الأصوات المهدورة فيعتمدان الى حد كبير على حجم الدوائر الانتخابية في ظل هذا النظام [٨٨].

جدول رقم ٣: توزيع النظم الانتخابية حول العالم [٨٩]

| النظام الانتخابي | أفريقيا | الامريكيتين | آسيا | أوربا الشرقية | أوربا الغربية | أوقيانوسيا | الشرق الأوسط | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفائز الأول | 15 | 17 | 5 | . | 1 | 7 | 2 | 47 |
| الكتلة | 1 | 3 | 2 | . | 3 | 2 | 4 | 15 |
| الكتلة الحزبية | 3 | . | 1 | . | . | . | . | 4 |
| الصوت البديل | . | . | . | . | . | 3 | . | 3 |
| الجولتين | 8 | 3 | 6 | 1 | 1 | 1 | 2 | 22 |
| القائمة النسبية | 16 | 19 | 3 | 13 | 15 | . | 4 | 70 |
| الصوت الواحد المتحول | . | . | . | . | 2 | . | . | 2 |
| العضوية المختلطة | 1 | 3 | . | 2 | 2 | 1 | . | 9 |
| المتوازية | 4 | . | 8 | 7 | 1 | 1 | . | 21 |
| الصوت الواحد غير المتحول | . | . | 1 | . | . | 2 | 1 | 4 |
| بوردا المعدل | . | . | . | . | . | 1 | . | 1 |
| الصوت المحدود | . | . | . | . | 1 | . | . | 1 |
| المجموع | 48 | 45 | 26 | 23 | 26 | 18 | 13 | 199 |

[٨٧] اندرو رينولوز، بن رياي، اندرو ايليس، المرجع السابق، ص١٥٢.

[٨٨] أشكال النظم الانتخابية ، المرجع السابق، ص ٣٢.

[٨٩] اندرو رينولوز، بن رياي، اندرو ايليس، المرجع السابق، ص ٤٩.

## المبحث الرابع
## النظام الانتخابي في العراق

أما العراق فقد شهد انتخابات مجلس المبعوثان العثماني لسنة ١٩٠٨ والذي اعتمد مرشح لكل ٥٠ الف نسمة من الذكور حسب نص المادة ٦٥ من الدستور العثماني لسنة ١٨٧٦، وتجري انتخابات المجلس على اساس التصويت السري وبالاسلوب الذي يحدده قانون الانتخاب [٩٠]، ثم النظام المؤقت لانتخاب أعضاء المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤ حيث أخذ هذا القانون بالاقتراع المقيد حيث كان الانتخاب حكراً على الذكور، وأخذ بنظام الانتخاب غير المباشر والذي استمر لغاية ١٩٥٢ حيث يقوم الناخب بانتخاب المنتخبين والمنتخب هو الذي له الحق بانتخاب النواب ويكون ضمن المنطقة الانتخابية الواحدة.

وقد صدر قانون انتخاب النواب لسنة ١٩٢٤ الذي أعتمد نظام الأغلبية ذو الدور الواحد ( نظام الفائز الأول)، فالمرشح الذي يحصل على الأغلبية سيكون عضواً في مجلس النواب، ثم قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٤٦ الذي اعتمد نفس الاسلوب السابق.

وصدر قانون الانتخاب رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ الذي أخذ بالانتخاب المباشر واعتمد نظام الأغلبية/ الجولتين، حيث نصت المادة ٥٢ على ( ١ - يكون نائباً المرشح الذي نال العدد الاكبر من آراء الناخبين الذين ابدوا آراءهم بشرط ان لا يقل هذا العدد عن اربعين بالمئة من الآراء الصحيحة فإذا لم يحصل أحد المرشحين في المرة الأولى على هذا العدد من الآراء يعاد الانتخاب في المنطقة الانتخابية خلال سبعة أيام بين المرشحين الذين حصلوا على ما لا يقل عن عشرة بالمئة من آراء الناخبين الذين أبدوا آرائهم وفي المرة الثانية يكون نائباً المرشح الذي يحصل على العدد الاكبر من الآراء الصحيحة ).

وجاءت القوانين اللاحقة كقانون ٥٣ لسنة ١٩٥٦ وقانون انتخاب أعضاء مجلس الأمة رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ وقانون المجلس الوطني رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٥ بنفس الأحكام.

ويلاحظ إن قانون المجلس الوطني رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٠ وكذلك القانون الذي حل محله لسنة ١٩٩٥ نصا على أن تكون لكل منطقة انتخابية قائمة انتخابية واحدة تتضمن اسماء عدد من المرشحين يزيد على عدد أعضاء المجلس المخصص لتلك المنطقة ( المادة ٢٣ من قانون سنة ١٩٨٠ والمادة ٢٦ من قانون سنة ١٩٩٥ ) وهذا لا يعني ان القانونين اخذا بنظام القائمة، لأن القائمة المقصودة وفقاً لهما هي القائمة التي تعدها اللجنة المشرفة على الانتخابات لكل منطقة انتخابية وحسب الحروف الابجدية، ثم تقوم بإعلانها على الناخبين

---

[٩٠] د، إحسان حميد المفرجي ود، كطران زعير نعمة ود، رعد ناجي الجدة، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق، المكتبة القانونية ، بغداد، ١٩٩٠، ص ٢٩٤.

لإختيار العدد المحدد للمنطقة الانتخابية فلا وجود إلا لقائمة واحدة، وهذا ما يتنافى مع نظام الانتخاب بالقائمة والذي يقوم على أساس تعدد القوائم الحزبية ويكون التنافس بينها [٩١].

يعتبر الاستفتاء العام في إيطاليا سنة ١٩٩٣، والذي أدى الى تغيير النظام الانتخابي الى العضوية المختلطة، كنقطة تحول تبعتها العديد من عمليات تغيير النظم الانتخابية حول العالم، وان ٢٦ بلداً اتبعت المثال الإيطالي منذ ذلك الوقت وقامت بتغيير نظمها الانتخابية بشكل كلي ( انظر الجدول رقم ٤) [٩٢].

| | النظام الجديد ( العائلة) | | | |
|---|---|---|---|---|
| النظام القديم (العائلة) | العددية/ الاغلبية | المختلط | التمثيل النسبي | أنظمة أخرى |
| العددية / الاغلبية | برمودا ( من نظام الكتلة الى نظام الفائز الأول) | ليسوتو ( من نظام الفائز الأول الى نظام العضوية المختلطة) | العراق ( من نظام الجولتين الى القائمة النسبية) | الاردن (من نظام الكتلةالى الصوت الواحد غير المتحول ) |
| | فيجي ( من نظام الفائز الأول الى نظام الصوت البديل) | موناكو ( من نظام الجولتين الى النظام الموازي ) | رواندا ( من نظام الفائز الأول الى القائمة النسبية) | أفغانستان (من نظام الفائز الأول الى نظام الصوت الواحد غير المتحول) |
| | مونتسرات[٩٣] ( من نظام الفائز الأول الى نظام الصوت البديل ) | نيوزلندا ( من نظام الفائز الأول الى نظام العضوية المختلطة) | سيراليون ( من نظام الفائز الأول الى نظام القائمة النسبية ) | |
| | بابوا غينيا الجديدة ( من نظام الفائز الأول الى نظام الصوت البديل ) | الفلبين ( من نظام الكتلة الى النظام الموازي ) | جنوب افريقيا ( من نظام الفائز الأول الى نظام القائمة النسبية ) | |
| | منغوليا ( من نظام الكتلة الى نظام الجولتين ) | تايلاند ( من نظام الكتلة الى النظام الموازي ) | مولدافيا ( من نظام الجولتين الى نظام القائمة النسبية ) | |
| | | اوكرانيا (من نظام الجولتين الى النظام الموازي ) | | |
| | | روسيا الاتحادية (من نظام الجولتين الى النظام الموازي ) | | |
| المختلط | | المكسيك ( من النظام الموازي الى نظام العضوية المختلطة ) | مقدونيا (من النظام الموازي الى نظام القائمة النسبية ) | |
| | | | كرواتيا (من النظام الموازي | |

[٩١] د، حميد حنون خالد ، المرجع السابق ، ص ٧٣.

[٩٢] اندرو رينولوز، بن رياي، اندرو ايليس، المرجع السابق، ص ٤٠.

[٩٣] وهي جزيرة جبلية في البحر الكاريبي، اكتشفها كريستوفر كولومبس سنة ١٤٩٣ مساحتها ٩١ كم٢ وعدد سكانها ٩٠٠٠ نسمة سنة ٢٠٠٣ عاصمتها بليموث.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | | الى القائمة النسبية ) | |
| التمثيل النسبي | مدغشقر ( من نظام القائمة النسبية الى نظام مختلط بين الفائز الأول والقائمة النسبية ) | بوليفيا ( من نظام القائمة النسبية الى نظام العضوية المختلطة ) | | |
| | | إيطاليا ( من نظام القائمة النسبية الى نظام العضوية المختلطة ) | | |
| | | فنزويلا ( من نظام القائمة النسبية الى نظام العضوية المختلطة ) | | |
| الانظمة الأخرى | | اليابان ( من نظام الصوت الواحد غير المتحول الى النظام الموازي ) | | |

وبعد احتلال العراق سنة ٢٠٠٣ صدر الأمر رقم ٩٦ لسنة ٢٠٠٤ عن سلطة الائتلاف المؤقتة الخاص بقانون الانتخابات والذي اعتبر العراق دائرة انتخابية واحدة، ويتم توزيع مقاعد المجلس الوطني على الكيانات السياسية وفق نظام التمثيل النسبي.

وقد نظم هذا القانون الانتخابات التي جرت في ٢٠٠٥/١/٣٠ والذي اخذ بنظام الدائرة الانتخابية الواحدة حيث اشترطت المادة الرابعة الا يقل عدد أسماء المرشحين في أي قائمة عن اثنى عشر ولا يتجاوز مائتان وخمسة وسبعون مرشحاً ( وهو عدد أعضاء الجمعية الوطنية )، ويجوز للأفراد الذين اعتمدتهم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وعدتهم كيانات سياسية ترشيح أنفسهم على قائمة عليها أسم مرشح واحد.

وقد نص دستور ٢٠٠٥ على أن نائباً واحداً في مجلس النواب يمثل مائة الف نسمة، ثم صدر قانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ الذي الغى الأمر رقم ٩٦ والذي اعتبر العراق دوائر انتخابية متعددة فكل محافظة دائرة انتخابية وأخذ بنظام القائمة المغلقة ويجب أن لايقل عدد المرشحين عن ثلاثة ولا يزيد على عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية ( المادتان التاسعة والعاشرة) ويجوز الترشيح الفردي، واخذ بنظام التمثيل النسبي الجزئي وبطريقة المعدل الاقوى في توزيع المقاعد المتبقية.

وبعد ذلك اعتمدت القائمة المفتوحة بدل القائمة المغلقة والتي دفعت الى مجلس النواب مرشحين لا يعرفهم الناخب.

ثم صدر قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب المرقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣ في ٢٠١٣/١٢/٢ والذي أخذ بالقائمة المفتوحة والترشيح الفردي، وقد نصت المادة الثانية عشرة على ان يكون الترشيح بطريقة القائمة المفتوحة ولا يقل عدد المرشحين فيها عن ثلاثة ويحق للناخب التصويت للقائمة أو القائمة وأحد المرشحين فيها

ويجوز الترشيح الفردي، ونصت المادة الرابعة عشرة على أنه يتم توزيع المقاعد على القوائم المتنافسة وفقاً لنظام سانت ليغو.

## الخاتـــــــمة

إن تطوير وتحسين العملية الديمقراطية والانتخابية لا يقتصر على الوسائل والتقنيات بل يتعداه الى الأنظمة الانتخابية، فكما رأينا هناك العديد من الأنظمة الانتخابية المعمول بها في عدد من دول العالم حيث تتغير من وقت لآخر ومن بلد لآخر حسب حاجته وظروفه ومقتضيات مجتمعه الموضوعية.

ويلعب شكل النظام الانتخابي دوراً مركزياً في تحديد شكل ونوع الحكومة مع الأخذ بعين الاعتبار أن يعبر النظام الانتخابي المراد اعتماده عن شكل النظام النيابي في كل دولة سواء كان برلماني أم رئاسي أو غيره، كما ويترك أثراً كبيراً على نوع الحكومة من حيث كونها ائتلافية أم منفردة ناتجة عن أغلبية حزبية.

ولكي يتم اختيار شكل النظام الانتخابي بنجاح فلا بد من أن يقوم هذا النظام على أساس تعميق التفاهم والثقة ليس بين العاملين بالسياسة والقائمين على إدارة العملية الانتخابية فحسب، بل بين منظمات المجتمع المدني وحتى بين عامة المواطنين في المجتمع.

لذلك على الدول عند اختيارها للنظام الانتخابي الذي ستأخذ به وتطبقه أن تراعى ظروفها الآنية وأن تأخذ بنظر الاعتبار أيضاً التحولات المستقبلية الحاصلة في مجتمعاتهاحتى يسهم النظام الانتخابي في تطوير الديمقراطية في تلك الدول.

## التوصيات

وبالنسبة للعراق فقد رأينا أنه قد أخذ بنظام القائمة النسبية، ونظراً للظروف التي يمر بها الآن، والتوصل الى معيار العدالة والتمثيل الحقيقي للنواب، فمن الأفضل أن يأخذ بنظام بسيط وسهل، كنظام الفائز الأول/ الاغلبية ومقاعد تعويضية، خاصة وان النظم الانتخابية المعقدة تحتاج الى شعب مثقف فكرياً وسياسياً.

بالإضافة الى ذلك فإنه ورغم صدور قانون الاحزاب في ٢٠١٥/٩/٢٤ إلا انه بقى حبر على ورق، حيث إن الفوضى السياسية السائدة وكثرة الأحزاب السياسية التي هي حسب مصادر المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بحدود ٩٩ حزباً وربما أكثر لغاية الشهر العاشر ٢٠١٦، لا يتناسب ونظام التمثيل النسبي لأنه نظام يسمح للأحزاب الصغيرة بالحصول على مقاعد في الهيئة التشريعية وهذا يؤدي الى ظهور حكومات ائتلافية غير متجانسة، مما يؤدي الى فشلها.

كما ان عدم استقلالية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وخضوعها للمحاصصة الطائفية والسياسية كل ذلك يؤدي الى عدم نزاهة الانتخابات خاصة في حالة عدم استخدام نظام انتخابي واضح وبسيط.

أيضاً هناك نسبة كبيرة من المقاعد النيابية تذهب الى مرشحين لم يتجاوزا العتبة الانتخابية، بل ان بعضهم لم يحصل على ٥٠٠ صوت ونجح بالحصول على مقعد في البرلمان بالأصوات التي حصلت عليها كتلته الانتخابية بعد استبعاد قوائم أخرى أقترب مرشحوها من الحاجز نفسه لكنهم لم يتجاوزوه.

وكذلك عدم السماح للقوات المسلحة المشاركة في الانتخابات وكما معمول به في كثير من الدول حتى لا يكون ولاء القوات المسلحة للسياسيين ويكون ولائهم للوطن فقط إلا الذين قد انهوا علاقتهم بالقوات المسلحة كالمتقاعدين وغيرهم.

نقترح تقليص عدد النواب الى النصف بحيث يعدل الدستور لينص على ان كل نائب في البرلمان يمثل ٢٠٠ الف نسمة، بدل هذا العدد الكبير من النواب، فعشرات النواب الذين يفترض بهم انهم يمثلون الشعب لا تسمع لهم صوتاً داخل قبة البرلمان، بالاضافة الى ذلك تقليص النفقات وتخفيف الضغط على الميزانية.

## الهوامش

[1] أشكال النظم الانتخابية ، مركز الدراسات والبحوث ، مجلس النواب ، المملكة الاردنية الهاشمية ، عمان ٢٠١٤، ص٨..
٢ د ، منذر الشاوي ، القانون الدستوري ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، المكتبة الوطنية ، بغداد ، ٢٠٠٧، ص ١٤١.
٣د، حميد حنون خالد، الأنظمة السياسية ، مطبعة الفائق، بغداد، ٢٠٠٨ ، ص ٧٦.
٤د، عفيفي كامل عفيفي ، الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٩٧.
٥د ، منذر الشاوي ، المرجع السابق، ص١٤٤.
٦د، عبد الحميد متولي، الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية ومبادئها الدستورية، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٩،ص٢٥٤.
٧د ، حميد حنون خالد ، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، مكتبة السنهوري ، بغداد ، ٢٠١٢،ص٦٩.
٨د ، محمد كامل ليلة ، النظم السياسية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ٧١٦.
[9]www. Djelfa . info /v b/ show thread.
١٠د، صالح جواد كاظم ود، علي غالب العاني، الأنظمة السياسية، منشورات جامعة بغداد، كلية القانون، ١٩٩٠_١٩٩١ ، ص٥٧.
[11]http://mobile.facebook.com/futteisheh/posts/400890073399519?rdr&refsrc=%3A%2Fwww.google.iq%2F
١٢اندرو رينولوز، بن رياي، اندرو ايليس، أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الديمقراطية والانتخابات، ترجمة أيمن أيوب، السويد، ٢٠٠٥، ص١٢٣.
13 ACE Electoral-Knowledge Network ace project, orgl ace.
١٤ د ، سعاد الشرقاوي ، النظم السياسية في العالم المعاصر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥، ص ١١٥ .
١٥د ، حميد حنون خالد ، المرجع السابق، ص ٨٧.
١٦يعد نظام الفائز الأول ( FPTP ) ابسط انظمة الأغلبية، حيث يتم استخدامه ضمن دوائر انتخابية أحادية التمثيل، وهو يتمحور حول المرشحين الأفراد، كما يضم نظام الأغلبية نظام الكتلة ( BV ) ونظام الكتلة الحزبية ( PBV ) ونظام الصوت البديل ( AV ) ونظام الجولتين ( TRS ).
١٧ اندرو رينولوز، بن رياي، اندرو ايليس، المرجع السابق، ص١٣٧.
١٨ اندرو رينولوز، بن رياي، اندرو ايليس، المرجع السابق، ص١٤٥.
١٩اندرو رينولوز، بن رياي، اندرو ايليس، المرجع السابق، ص١٤٦.
20 http://ar.ammannet.net/news/106700
٢١د، سعد عصفور ، المبادئ الاساسية في القانون الدستوري والنظم السياسية ، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر، ص ٢٠٩.
٢٢اندرو رينولوز، بن رياي، اندرو ايليس، المرجع السابق، ص١٥٢.
٢٣أشكال النظم الانتخابية ، المرجع السابق، ص ٣٢.
٢٤اندرو رينولوز، بن رياي، اندرو ايليس، المرجع السابق، ص ٤٩
٢٥د، إحسان حميد المفرجي ود، كطران زعير نعمة ود، رعد ناجي الجدة، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق، المكتبة القانونية ، بغداد، ١٩٩٠، ص ٢٩٤.
٢٦د، حميد حنون خالد ، المرجع السابق ، ص ٧٣.
٢٧اندرو رينولوز، بن رياي، اندرو ايليس، المرجع السابق، ص ٤٠.
٢٨وهي جزيرة جبلية في البحر الكاريبي، اكتشفها كريستوفر كولومبس سنة ١٤٩٣ مساحتها ٩١ كم٢ وعدد سكانها ٩٠٠٠ نسمة سنة ٢٠٠٣ عاصمتها بليموث.